توصيات
اجتماع لجنة التسيير والمتابعة للبرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات
ومنع الجريمة و العدالة الجنائية في الدول العربية (2011 – 2015)
القاهرة
2012/5/10-9

—

نحن رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية المشاركون في فعاليات اجتماع لجنة التسيير والمتابعة للبرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في الدول العربية (2011 – 2015) المنعقد بمقر جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 9 إلى 10 آيار/مايو2012؛

إذ نعرب عن بالغ القلق لتنامي الظواهر والأعمال غير المشروعة ذات الصلة بالاتجار في المخدرات والأسلحة النارية والبشر وتهريب المهاجرين والفساد والإرهاب نظراً للموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية ولما تمر به من متغيرات سياسية و اجتماعية؛

وإذ نثمن جهود جامعة الدول العربية في التصدي لهذه الظواهر الإجرامية من خلال الجهود الحثيثة لمجالسها المتخصصة، كما نثمن الانجازات التي حققتها الجامعة في التصدي للجريمة المنظمة والفساد والإرهاب فضلاً عن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وما ينتج عنه من آثار سلبية تمس الصحة والتنمية البشرية وذلك على النحو الذي عكسته القرارات والتوصيات والاستراتيجيات وخطط العمل التي اعتمدتها مجالس الجامعة في المجالات سالفة البيان بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية لاسيما منظمة الأمم المتحدة؛

وإذ نشيد بالدور الهام الذي يلعبه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة وفقاً لولايته ـ بالتعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية ـ لمواجهة التهديدات التي تفرضها جميع أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد كما نشيد بشراكة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات السابقة مع حكومات الدول العربية ومؤسساتها المعنية في التصدي لهذه الأعمال غير المشروعة التي تهدد أمن و سلامة المجتمعات وتوقف عجلة التنمية؛ وبصفة خاصة جهود المكتب الإقليمي منذ إطلاق البرنامج الإقليمي في ديسمبر 2010؛ بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

و إذ ندعم التوجه الهادف إلى وضع استراتيجيات و برامج إقليمية متعددة السنوات من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة الإقليمي للشرق الأوسط و

شمال أفريقيا للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الدول العربية لتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة وبصفة خاصة المستحدث منها، ومكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات و الفساد و الإرهاب؛

وإذ نؤكد على أهمية إنشاء قنوات اتصال ومواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط و شمال أفريقيا عملاً على وضع الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية سالفة الذكر حيز النفاذ؛

وإذ نعمل على تأسيس الشراكات مع المنظمات الدولية و الإقليمية المعنية والمؤسسات المالية العربية والدولية والقطاع الخاص بهدف تطبيق البرنامج الإقليمي وتوفير الموارد الإضافية اللازمة لمخططاته ومبادراته؛

فقد توافقنا على ما يلي:

- مواصلة تكثيف الجهود لإعلاء سيادة القانون و تطوير نظم الحكم استجابة لدعوات و مساعي الشعوب العربية المطالبة بتعزيز الحريات و تحقيق العدالة الاجتماعية و دعم مبادئ النزاهة و الشفافية هدياً بما انتهى إليه إعلان بغداد الصادر عن القمة العربية التي عقدت في العراق في 28 آذار/مارس 2012؛

- العمل على مواصلة دعم وتفعيل البرنامج الإقليمي بالتعاون و التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية وفقاً للأولويات و الاحتياجات الوطنية والإقليمية و إنطلاقاً من الملكية الوطنية لفعاليات البرنامج؛

- تكثيف التعاون - في إطار تنفيذ البرنامج الإقليمي - مع دول المنطقة التي تمر بمراحل انتقالية على الصعيدين السياسي والاجتماعي وكذلك الدول المجاورة لها من خلال دعم الأجهزة المعنية بهذه الدول للتصدي للظواهر الإجرامية الناشئة عن المرحلة الانتقالية.

- الدعوة إلى تيسير قنوات الاتصال اللازمة لتبادل المعلومات و الخبرات بين الدول الأعضاء بشأن الانجازات التي حققتها في مجالات منع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية وذلك في سياق تفعيل المبادرات والأنشطة الواردة في البرنامج الإقليمي من خلال التقارير التي ترفع إلى لجنة التسيير والمتابعة؛

- إعتماد اختصاصات لجنة التسيير والمتابعة مع الإشارة إلى مشاركة مجالس الجامعة المتخصصة في عضوية اللجنة؛

- دعوة دول المنطقة التي يغطيها البرنامج الإقليمي لتسمية ممثليها في لجنة التسيير والمتابعة التي يمكن أن تبقى سارية المفعول حتى نهاية البرنامج مالم تبلغ الدول المعنية اللجنة بتغيير عضوية ممثليها، ويتم إخطار المكتب الإقليمي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأسماء أعضاء اللجنة في مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ إخطار الدول عن طريق المندوبيات الدائمة للدول المعنية المعتمدة لدى الجامعة العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينـا؛

- العمل على أن يتم تعيين نقطة الاتصال لكل دولة من ضمن ممثليها في لجنة التسييـر و المتابعة؛

- اعتماد وثيقة تقييم البرنامج الإقليمي مع مراعاة حذف النسبة المقررة 2 – 3 % لأغراض التقييم والاستعاضة عنها بعبارة "على أن تخصص الميزانية اللازمة لأغراض التقييم".

- دعم مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة والخاصة بإعداد دراسات لتقييم المخاطر للجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية لاسيما التي أوجدتها متغيرات المنطقة السياسية والاجتماعية؛ مع تحديد الأولويات الجغرافية؛

- دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية لإعداد إستراتيجية وأنشطة فاعلة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل أنشطة ومبادرات البرنامج الإقليمي.

_____